مسوِّغَات عدم إخراج الإمام مسلم بعض الأحاديث في صحيحه عند الحافظ ابن رجب الحنبلي

د. محمد خالد كلاب*، أ. حسين أحمد حمد**

سلم البحث في ١٤٣٩/١٢/٣هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٠/١/٧هـ

ملخص البحث:

تناول البحث إبراز بعض مسوّغات عدم إخراج الإمام مسلم لبعض الأحاديث في صحيحه، بينما أخرجها البخاري في صحيحه، وهذه المسوغات استقرأها الحافظ ابن رجب الحنبلي خلال شرحه لصحيح البخاري، وذكرها في كتابه "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، وتمكن الباحثان من جمع هذه المسوغات، وتصنيفها في هذا البحث على المباحث التالية: اختلاف الأسانيد، اختلاف المتون، اضطراب الأسانيد، اختلاف الوصل والإرسال، فالاختلاف في إثبات السماع وعدمه، على ما سيجده القارئ منثورًا في هذا البحث.

Abstract:

Justifications for excluding some traditions by Imam Muslim in his Sahih, In view of Ibn Rajab al-Hanbali

This study examines justifications for excluding some traditions by Imam Muslim in his Sahih, some of which are even narrated by Imam al-Bukhari. Ibn Rajab al-Hanbali mentioned some of these justifications in his commentary on Sahih al-Bukhari, entitled Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari. The two researchers have in this study collected these justifications and categorised them as follows: difference in chains of narrations, difference in main texts, confusion in chains of narrations, difference in attributing the traditions to the Prophet or leaving them open (*al-wasl wa al-irsal*) and difference in corroborating the narration.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه الطيبين، وبعد. فلم يزل علماء الحديث يصولون ويجولون في صحيحيْ الإمامين البخاري ومسلم، ويطلقون عنان البحث في مطاويهما، ويُعملون قلم التحرير في أسانيدهما، والنظر في صنيعهما، وبخاصة أصحاب الشروح منهم، الذين عاشوا مع الصحيحين قراءةً وتأمّلًا، وعايشوهما شَرْحًا

* أستاذ الحديث المساعد، بقسم الدراسات الإسلامية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

** باحث بمرحلة الدكتوراه، وخطيب بوزارة الأوقاف، فلسطين.

وتَحْرِيرًا، حتى دبّجوا خلال هذه الشروح فوائد عالية، وعوائد غالية، واستنباطاتٍ نفيسة، واستقراءات الحاجة إليها مسيسة، من هذه الشروح: (فتح الباري) للحافظ المحقّق، والنحرير المدقّق: ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ).

وفي هذا البحث إبرازٌ لإحدى فوائد هذا الشرح النفيس، وهي استقراءات ابن رجب لصحيح مسلم، وتنصيصه على بعض مسوغات عدم إخراج الإمام مسلم لبعض الأحاديث في صحيحه، ومع دراسة هذه المسوغات والتوسّع في تحقيق أمرها؛ نجد دقّة هذه المسوغات، ودقة ابن رجب في استقرائه وتتبعه.

وفي هذه الأوراق دراسة لبعض هذه المسوغات المنصوص عليها في الشَّرح المذكور، سائلين الله تعالى الإعانة، وعليه التكلان وبه الاستعانة.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين

خطّة البحث:

يشتمل البحث على تمهيدٍ ومبحثيْن وخاتمة، موزعة على النَّحو التالي:

التَّمهيد: يحوي ترجمة مختصرة للإمامين مسلم وابن رجب. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام مسلم.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام ابن رجب.

المبحث الأول: التعريف بصحيح مسلم وشرطه فيه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بصحيح مسلم.

المطلب الثاني: التعريف بشرطه فيه.

المبحث الثاني: مسوغات عدم إخراج الإمام مسلم بعض الأحاديث في الصحيح، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الاختلاف في الإسناد.

المطلب الثاني: الاختلاف في المتون.

المطلب الثالث: اضطراب الإسناد.

المطلب الرابع: الاختلاف في الوصل والإرسال.

المطلب الخامس: الاختلاف في السماع وعدمه.

الخاتمة: تضمنت نتائج البحث وتوصياته.

التمهيد: ترجمة الإمامَيْن: مسلم وابن رجب:

المطلب الأول
التَّعريف بالإمام مسلم[١]

قال النووي ﷺ: «هو: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم، القُشَيريّ نسبًا، النيسابوريّ وَطَنًا، عربيٌّ صليبة، وهو أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المبرَّزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرَّحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمُعْتَرَف له بالتقدّم فيه بلا خلافٍ عند أهل الحَذْق والعرفان، والمرجوع إلى كتابه والمعتمد عليه في كلّ الأزمان.

سمع بخراسان: يحيى بن يحيى، وإسحاق بن راهويه، وغيرهما، وبالريّ: محمد بن مهران الجَمّال -بالجيم-، وأبا غسان، وغيرهما، وبالعراق: أحمد بن حنبل، وعبد الله بن مسلمة القَعْنَبِيّ، وغيرهما، وبالحجاز: سعيد بن منصور، وأبا مصعب، وغيرهما، وبمصر: عمرو بن سواد، وحرملة بن يحيى، وغيرهما، وخلائق كثيرين.

روى عنه: جماعات من كبار أئمة عصره وحفاظه، وفيهم جماعات في درجته، فمنهم: أبو حاتم الرازي، وموسى بن هارون، وأحمد بن سلمة، وأبو عيسى الترمذي، وأبو بكر بن خزيمة، ويحيى بن صاعد، وأبو عوانة الإسفراييني، وآخرون لا يُحْصَون.

وصنّف مسلمٌ ﷺ في علم الحديث كتبًا كثيرة منها: هذا الكتاب الصَّحيح...، ومنها: كتاب المسند الكبير على أسماء الرجال، وكتاب الجامع الكبير على الأبواب، وكتاب العلل، وكتاب أوهام المحدثين، وكتاب التميز، وكتاب من ليس له إلا راوٍ واحد، وكتاب طبقات التابعين، وكتاب المخضرمين، وغير ذلك»[٢]. «وقد اقتَصَرْتُ من أخباره، ﷺ، على هذا القدر، فإنَّ أحواله ﷺ، ومناقبه ومناقب كتابه لا تُستقصى؛ لبعدها عن أن تُحصى... »[٣]. «توفى مسلم، رحمه الله تعالى، بنيسابور سنة إحدى وستين ومائتين»[٤].

المطلب الثاني
التعريف بابن رجب[٥]

هو أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن حسن بن رجب البغدادي، ثُمَّ الدمشقي، الشيخ زين الدِّين المعروف بابن رجب الحنبلي.

قدم من بغداد مع والده إلى دمشق وهو صغير سنة أربع أربعين وسبعمائة.

وأجازه ابن النّقيب، والنّووي، وسمع بمكّة على الفخر عثمان بن يوسف، واشتغل بسماع الحديث باعتناء والده، وحدّث عن محمد بن الخبّاز، وإبراهيم بن داود العطّار، وأبي الحرم محمد بن القلانسي، وسمع بمصر من صدر الدين أبي الفتح الميدومي، ومن جماعة من أصحاب ابن البخاري، ومن خلق من رواة الآثار.

وله مصنّفات مفيدة، ومؤلّفات عديدة، منها: «شرح جامع أبي عيسى الترمذي» و «شرح أربعين النّواوي»، وشرع في شرح «البخاري» فوصل إلى الجنائز، سمّاه «فتح الباري في شرح البخاري» ينقل فيه كثيرًا من كلام المتقدمين، وكتاب «اللطائف» في الوعظ وأهوال القيامة، و«القواعد الفقهية» تدلُّ على معرفة تامة بالمذهب، وتراجم أصحاب مذهبه رتّبه على الوفيات ذيّل بها على «طبقات ابن أبي يعلى». وله غير ذلك من المصنّفات.

قال الحافظ شهاب الدين ابن حِجِّي: أتقن الفنّ- أي فنّ الحديث- وصار أعرف أهل عصره بالعلل، وتتبع الطرق، وتخرّج به غالب أصحابنا الحنابلة بدمشق.

توفي ﷺ ليلة الاثنين رابع شهر رمضان بأرض الخميرية، ببستانٍ كان استأجره وصُلّي عليه من الغد، ودُفِن بالباب الصغير، جوار قبر الشيخ الفقيه أبي الفرج عبد الواحد بن محمد الشّيرازي ثم المقدسي الدمشقي(٦).

المبحث الأول

التعريف بصحيح مسلم ومنهجه فيه

المطلب الأول: التعريف بصحيح مسلم

يُعدّ الحافظ ابن خير الإشبيلي أول من نشر اسم صحيح مسلم كاملًا في فهرسته؛ قال: هو "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ"(٧).

يقول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة معلّقًا: "وفيه ذِكْر اسم كتاب صحيح مسلم تامًّا كاملًا شاملًا، رحمه الله تعالى وجزاه عن السنة وأهلها خيرًا"(٨).

قال ابن الصلاح: "روِّينا عن مسلم ﷺ قال: صنفت هذا (المسند الصحيح) من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة". وقال أيضًا: "بلغنا عن مكى بن عبدان قال:

سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا (المسند) -يعني: مسنده الصحيح-"[٩].

وقد أبان الإمام مسلم عن منهجه في مقدّمة صحيحه، قال: "ثم إنّا -إن شاء الله- مبتدئون في تخريج ما سألت تأليفه على شريطة سوف أذكرها لك وهو: أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد لعلَّة تكون هناك؛ لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم".

وقال: "أما ما وجدنا بُدًّا من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى، فأما القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، وأن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوه، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم.

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمَّال الآثار ونقَّال الأخبار فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين؛ فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة سَنِيَّة".

ثم قال: "فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلِّف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فأما ما كان منها عن القوم هم عند أهل الحديث مُتَّهمون -أو عند الأكثر منهم- فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن

إبراهيم، وسليمان بن عمرو، وأبي داود النخعي، وأشباههم ممن اتُّهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك مَنْ الغالب على حديثه المنكر والغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدِّث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعمله"[١٠].

المطلب الثاني
التعريف بشرطه فيه

إنَّ الحديثَ عن شرط الإمام مسلم في صحيحه ذو شجون، ويُحرِّك البواعث، ويُثير الكوامن؛ إذ إنَّ مسلمًا لم يُصرِّح بشرطه في كتابه كذا.

وفي مناقشةٍ علميّةٍ حديثية بين الإمام مسلم وصاحبه أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان وعدم إخراجه بعض الأحاديث في صحيحه: قال الإمام مسلم: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، ح وحدثنا أبو غسان المسمعي، حدثنا معاذ بن هشام، حدثنا أبي، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا جرير، عن سليمان التيمي، كل هؤلاء عن قتادة، في هذا الإسناد بمثله، وفي حديث جرير، عن سليمان، عن قتادة من الزيادة» وإذا قرأ فأنصتوا "، وليس في حديث أحد منهم فإنَّ الله قال على لسان نبيه ﷺ: «سَمِعَ الله لمن حمده» إلا في روايةٍ أبي كامل، وحده عن أبي عوانة، قال أبو إسحاق: قال أبو بكر ابن أخت أبي النضر في هذا الحديث[١١]، فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟ فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح يعني وإذا قرأ فأنصتوا فقال: هو عندي صحيح فقال: لِمَ لَمْ تضعْه ها هنا؟ قال: «ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيح وضعتُه ها هنا إنَّما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه»[١٢].

فهذه إشارةٌ عامة من مسلم في تخريجه للأحاديث في صحيحه، ولكنها غير كافيةٍ وشافية؛ وهذا ما حَفَّزَ الأئمة المحدثين إلى استقراء الصَّحيح كلِّه لإماطة اللثام عن منهجه، ومسالكه فيه[١٣].

قال ابن الصلاح: «شرط مسلم في صحيحه أنَّ يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالمًا من الشُّذوذ ومن العلة وهذا هو

حدُّ الحديث الصحيح في نفس الأمر فكل حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته، وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء وصف من هذه الأوصاف بينهم خلاف في اشتراطه كما إذا كان بعض رواة الحديث مستورا أو كما إذا كان الحديث مرسلا، وقد يكون سبب اختلافهم في صحته اختلافهم في أنه هل اجتمعت فيه هذه الأوصاف أو انتفى بعضها وهذا هو الأغلب في ذلك وذلك كما إذا كان الحديث في رواته من اختلف في ثقته وكونه من شرط الصحيح فإذا كان الحديث قد تداوله الثقات، غير أن في رجاله أبا الزبير المكي مثلا أو سهيل بن أبي صالح أو العلاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة، قالوا فيه هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس بصحيح على شرط البخاري لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الأوصاف المعتبرة ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم وكذا حال البخاري فيما خرجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس»(١٤).

قال ابن رجب: «وأمَّا مسلم فلا يُخرِّج إلا حديث الثقة الضَّابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتُكلِّم فيه لحفظه لكنَّه يتحرى في التَّخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه، وأمَّا البخاريُّ فشرطه أشد من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، ولمن ندر وهمه، وإن كان قد اعترض عليه في بعض من خرج عنه، ونذكر لذلك مثالاً: وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له، كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، ويونس وعقيل، وشعيب، وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنَّما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى، كالأوزاعي، والليث، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد ونحوهم، وهؤلاء يُخرِّج لهم مسلم عن الزهري.

الطبقة الثالثة: لازموا الزهري، وصحبوه، ورووا عنه، ولكن تكلم في حفظهم كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح، ونحوهم،

وهؤلاء يخرج لهم أبو داود، والترمذي والنسائي، وقد يُخرِّج مسلم لبعضهم متابعةً.

الطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهري، من غير ملازمة، ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم، مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح، ونحوهم، وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم.

الطَّبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب وبحر السقاء، ونحوهم، فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج ابن ماجه لبعضهم، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين»[١٥].

المبحث الثَّاني
مسوّغَات عدم إخراج الإمام مسلم بعض الأحاديث في الصحيح
المطلب الأول: الاختلاف في الإسناد

معنى الاختلاف لغة:

هو: مصدر مأخوذ من الفعل اختلف، ضِدُّ اتَّفَقَ، يقال: تَخالَفَ الأَمْران واخْتَلَفا: لَمْ يَتَّفِقا. وكلُّ مَا لَمْ يَتَسَاوَ، فَقَدْ تَخَالَفَ واخْتَلَفَ[١٦].

معنى الاختلاف اصطلاحًا:

قال أبو داود السجستاني: «الاختلاف عندنا: ما تفرَّد قوم على شيء، وقوم على شيء»[١٧]، أو بعبارة أخرى: "ما اختلف الرُّوَاة فِيه سنداً أو متناً"[١٨].

أقسام الاختلاف:

الاختلاف عند العلماء على ضربين:

١.اختلاف الرُّواة في الإسناد: وَهُوَ أن يختلف الرُّوَاة في سند ما زيادة أو نقصاناً، بحذف راوٍ، أو إضافته، أَوْ تغيير اسم، أَوْ اختلاف بوصل وإرسال، أَوْ اتصال وانقطاع، أو اختلاف في الجمع والإفراد.

٢. اختلاف الرواة في المتن: زيادةً ونقصانًا، أو رفعًا ووقفًا[١٩].

وللإمام مسلم تفصيل فيه، قال: "اعلم أرشدك الله أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين:

إحداهما: أن ينقل النَّاقل حديثًا بإسناد فينسب رجلًا مشهورًا بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته أو يسميه باسم سوى اسمه فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم..... فهذه الجهة التي وصفنا من خطأ الإسناد ومتن الحديث هي أظهر الجهتين خطأ وعارفوه في الناس أكثر.

والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حدثنا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمن حدّث عنه النَّفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا مِنَ الحُفَّاظ فيعلم حينئذ أنَّ الصَّحيح من الرِّوايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظًا على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم"[٢٠].

ونقتصر في مطلبنا الأول هذا على نموذجٍ من اختلاف الإسناد، ونذكر في المطلب الثاني نموذجًا من اختلاف المتون.

والحديث الذي قصد ابن رجب التمثيل له في هذا المبحث، هو: قال البخاريُّ في صحيحه في حديث رقم(٩٦٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُسْلِمٍ البَطِينِ[٢١]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا العَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ؟» قَالُوا: وَلاَ الجِهَادُ؟ قَالَ: «وَلاَ الجِهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ».

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس، أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٩٦٩)، وأحمد في المسند رقم (٣١٣٩)، ورقم (٣٢٢٨)، والدارمي في سننه رقم (١٨١٤)، وأبو عوانة في المستخرج رقم (٣٠١٨)، وابن خزيمة في صحيحه رقم (٢٨٦٥)، والطبراني في المعجم الكبير رقم (١٢٣٢٧) من طريق شعبة، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢٧٥٣) –ومن طريقه: أبو نعيم في الحلية (٢٩٨/٤)، والبيهقي في السنن الصغير رقم (١٤١٩)، والسنن الكبير رقم

(٨٣٩٢)- عن شعبة، وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنّفه رقم (٨١٢١)-ومن طريقه: الطبراني في المعجم الكبير رقم (١٢٣٢٦)- عن الثوري، وأبو عوانة في المستخرج رقم (٣٠١٩)، وأبو نعيم في الحلية (٢٩٨/٤)، والبيهقي في شعب الإيمان رقم (٣٤٧٣) من طريق الثوري، وأخرجه أبو داود في سننه رقم (٢٤٣٨) من طريق وكيع، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه رقم (١٩٥٤٠) -وعنه: ابن أبي عاصم في الجهاد رقم (١٥٦)-، وأحمد في المسند رقم (١٩٦٨) عن أبي معاوية الضرير، والترمذي في سننه رقم (٧٥٧)، وابن ماجه في سننه رقم (١٧٢٧)، وابن خزيمة في صحيحه رقم (٢٨٦٥)، وابن حبان في صحيحه رقم (٣٢٤) من طريق أبي معاوية الضرير، جميعهم (شعبة، الثوري، وكيع، أبو معاوية) عن الأعمش به، قال الدارقطني في العلل رقم (٢٨٠٨) عن هذه الطريق: "هو المحفوظ"، وأخرجه ابن المقرئ في معجمه رقم (٧٨٦) من طريق حسان بن إبراهيم عن حبيب بن أبي عمرة والأعمش معًا.

الوجه الثاني: عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أخرجه ابن جميع الصيداوي في معجم شيوخه ص (١٢٣) من طريق عمرو بن الربيع، عن إسماعيل بن مرزوق، عن الأعمش به.

الوجه الثالث: عن القاسم بن أبي أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أخرجه الدارمي في سننه رقم (١٨١٥) عن يزيد بن هارون، وأبو عوانة في مستخرجه رقم (٣٠٢٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار رقم (٢٩٧٠) من طريق يزيد بن هارون، عن أصبغ بن زيد الوراق، عن القاسم بن أبي أيوب به.

الوجه الرابع: عن أبي حريز، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أخرجه الطبراني في المعجم الصغير رقم (١١٤٧)، وفي المعجم الكبير رقم (١٢٢٧٨) من طريق المعتمر بن سليمان، عن الفضيل بن ميسرة، عن أبي حريز به.

الوجه الخامس: عن الحكم بن مسعود، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

الوجه السادس: عن الحكم بن مسعود، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الوجه السابع: عن الحكم بن مسعود، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، وابن عباس.

الوجه الثامن: عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

الوجه التاسع: عن الحسن بن عمارة، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وهذه الأوجه الخمسة الأخيرة ذكرها الدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية رقم (٢٨٠٨).

قال ابن رجب: «وقد رواه جماعة عن الأعمش بهذا الإسناد، وهو المحفوظ، قاله: الدارقطني وغيره. واختلف على الأعمش فيه: ورواه عن مسلم البطين –مع الأعمش–: حبيب بن أبي عمرة، ومخول بن راشد، ورواه عن سعيد بن جبير –مع البطين–: أبو صالح، ومجاهد، وسلمة بن كهيل، وأبو إسحاق، والحكم، وعدي بن ثابت، وغيرهم، مع اختلافٍ على بعضهم فيه، ورواه عن ابن عباس –مع سعيد بن جبير–: عطاء، وطاوس، ومجاهد، وعكرمة، ومقسم، مع اختلافٍ على بعضهم يطول ذكره"، ثم قال ابن رجب: "ولعلَّ مُسْلِمًا لم يُخْرِجْهُ للاخْتِلَاف في إسناده، والله سبحانه وتعالى أعلم»[٢٢].

قلنا: ولعلّ أبا نعيم جانب الصواب في الحلية (٢٩٩/٤) لما قال عن الحديث: "متفق عليه من حديث الأعمش"، والصواب: أنه من أفراد البخاري، ولم يخرجه مسلم.

المطلب الثاني
الاختلاف في المتون

سبق الحديث عن المقصود بالاختلاف وأنواعه وكلام الإمام مسلم فيه؛ وفي هذا المطلب نتناول النوع الثاني من الاختلاف، وهو اختلاف المتون وقد عدّه ابن رجب من المسوغات عدم إخراج مسلم للحديث في صحيحه.

نعود إلى سياق الحديث الذي علّق عليه ابن رجب، وجعل الاختلاف في متنه مسوغًا لعدم إخراج مسلم له.

قال البخاريُّ في صحيحه أبواب صلاة الخوف، في باب يحرس بعضهم بعضًا في صلاة الخوف: "حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ **م**، قَالَ:

«قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرُوا مَعَهُ، وَرَكَعَ وَرَكَعَ نَاسٌ مِنْهُمْ مَعَهُ، ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدُوا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ لِلثَّانِيَةِ، فَقَامَ الَّذِينَ سَجَدُوا وَحَرَسُوا إِخْوَانَهُمْ وَأَتَتِ الطَّائِفَةُ الأُخْرَى، فَرَكَعُوا وَسَجَدُوا مَعَهُ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ فِي صَلاَةٍ، وَلَكِنْ يَحْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا»"[٢٣].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٩٤٤)، وفي جزء القراءة خلف الإمام رقم (١٤١) من طريق الزبيدي عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة به.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٢٨٨٠) من طريق محمد بن حرب عن الزبيدي به بلفظٍ قريبٍ منه.

قال البخاري عقب روايته في الجزء المذكور: "كذلك يروى عن حذيفة وزيد بن ثابت وغيرهم أن النبي ﷺ صلى بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة".

وأخرجه النسائي في سننه رقم (١٥٣٤) من طريق الزبيدي به بنفس لفظ البخاري، لكنه زاد ألفاظًا قال: "ثُمَّ قَامَ إِلَى الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فَتَأَخَّرَ الَّذِينَ سَجَدُوا مَعَهُ وَحَرَسُوا إِخْوَانَهُمْ، وَأَتَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَرَكَعُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَسَجَدُوا وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ فِي صَلَاةٍ يُكَبِّرُونَ وَلَكِنْ يَحْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا".

وأخرجه الدارقطني في سننه رقم (١٧٧١) من طريق الزبيدي به بلفظٍ قريبٍ منه، لكنه قال: "ثُمَّ قَامَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَتَأَخَّرَ الَّذِينَ سَجَدُوا مَعَهُ وَحَرَسُوا إِخْوَانَهُمْ ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَرَكَعُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ".

وأشار ابن حجر إلى اختلاف ألفاظ الروايات السابقة، قال: "قوله –أي: في رواية البخاري–: (ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا معه)، في رواية النسائي والإسماعيلي: (ثم قام إلى الركعة الثانية فتأخر الذين سجدوا معه)"، ثم قال: "قوله –أي: في رواية البخاري–: (فركعوا وسجدوا) في روايتهما أيضًا: (فركعوا مع النبي ﷺ)"، وقال: "قوله–أي: في رواية البخاري–: (في صلاة) زاد الإسماعيلي: (يكبرون) ولم يقع في رواية الزهري هذه هل أكملوا الركعة الثانية أم لا؟ وقد رواه النَّسائي من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فزاد في آخره (ولم يقضوا) [٢٤] وهذا كالصريح في اقتصارهم على ركعة ركعة"[٢٥].

وأخرجه عبد الرزاق في مصنّفه رقم (٤٢٥١) عن الثوري، والنسائي في سننه رقم (١٥٣٣)، وابن أبي شيبة في مصنّفه رقم (٨٢٧١)، ورقم (٣٧٠٠٣)، وأحمد في المسند رقم (٢٠٦٣)، ورقم (٣٣٦٤) من طريق الثوري، عن أبي بكر بن أبي الجهم، عن عبيد الله بن عبد الله به بنحوه.

وأخرجه الدارقطني في سننه رقم (١٧٧٤) –ومن طريقه: البيهقي في السنن الكبرى رقم (٦٠٣١)– من طريق وهيب بن خالد، عن النعمان بن راشد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله به بنحوه، لكنه قال فيه: "فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ سُجُودِهِ وَقَامَ خَرَّ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ سُجُودًا فَسَجَدُوا سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ قَامُوا فَتَأَخَّرَ الصَّفُّ الْمُقَدَّمُ الَّذِي يَلِيهِ وَتَقَدَّمَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فَرَكَعَ وَرَكَعُوا جَمِيعًا".

قال ابن رجب: "إذا اختلف أبو بكر بن أبي الجهم والزُّهري، فالقول قول الزهري"(٢٦).

وأخرجه النسائي في سننه رقم (١٥٣٥)، وأحمد في المسند رقم (٢٣٨٢) من طريق محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس بنحوه، لكنه قال: "ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَامُوا مَعَهُ جَمِيعًا، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعُوا مَعَهُ جَمِيعًا".

قال ابن رجب: "في هذه الرواية: أن الصفين ركعوا معه، ورواية الزبيدي – أي: التي أخرجها البخاري– تدل على أن بعضهم ركع معه، وبعضهم لم يركع".

وأخرجه عبد الرزاق في مصنّفه رقم (٤٢٥١) عن الثوري، والنسائي في سننه رقم (١٥٣٣)، وابن أبي شيبة في مصنّفه رقم (٨٢٧١)، ورقم (٣٧٠٠٣)، وأحمد في المسند رقم (٢٠٦٣)، ورقم (٣٣٦٤) من طريق الثوري، عن أبي بكر بن أبي الجهم، عن عبيد الله بن عبد الله به بنحوه.

ولفظ أحمد: "صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلاةَ الْخَوْفِ بِذِي قَرَدٍ –أَرْضٍ مِنْ أَرْضِ بَنِي سُلَيْمٍ– فَصَفَّ النَّاسُ خَلْفَهُ صَفَّيْنِ، صَفٌّ مُوَازِي الْعَدُوِّ، وَصَفٌّ خَلْفَهُ، فَصَلَّى بِالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ رَكْعَةً، ثُمَّ نَكَصَ هَؤُلاءِ إِلَى مَصَافِّ هَؤُلاءِ، وَهَؤُلاءِ إِلَى مَصَافِّ هَؤُلاءِ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً أُخْرَى".

وأخرجه النسائي في سننه رقم (١٥٣٣)، وابن حبان في صحيحه رقم

(٢٨٧١) من طريق الثوري عن أبي بكر بن أبي الجهم بنحو لفظ أحمد، لكنه قال: "وَجَاءَ أُولَئِكَ فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً وَلَمْ يَقْضُوا"، فزاد: "وَلَمْ يَقْضُوا".

قال الشافعي: "وقد رُوي حديثٌ لا يُثبت أهل العلم بالحديث مثله، أن النبي ﷺ صلّى بذي قرد بطائفةٍ ركعة، ثم سلموا، فكانت للإمام ركعتان، وعلى كل واحدٍ ركعة، وإنما تركْناه؛ لأن جميع الأحاديث في صلاة الخوف مجتمعة على أن على المأمومين من عدد الصلاة مثل ما على الإمام، وكذلك أصل الفرض في الصلاة على الناس واحدٌ في العدد؛ ولأنه لا يثبت عندنا مثله لشيءٍ في بعض إسناده"(٢٧).

لذلك قال البيهقي: "هذا حديث لم يخرجه البخاري ولا مسلم في كتابيهما، وأبو بكر بن أبي الجهم يتفرَّد بذلك هكذا عن عبيد الله بن عبد الله، وقد يحتمل أن يكون مثل صلاته بِـ (عسفان)، فإن قوله: ثم ذهب هؤلاء إلى مصاف أولئك وجاء أولئك أراد به في تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم، وقد روى الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس ما دلَّ على ذلك مع اختلاف فيه عن الزهري وقت حراسة أحد الصفين. ورواه عكرمة عن ابن عباس وقد مضى ذكر هذه الروايات، وفي ذلك دليل على صحة هذا التأويل"(٢٨).

قال ابن رجب: "لعلَّ مُسْلِمًا تَرَك تخريج هذا الحديث للاختلاف في مَتْنِهِ، وقد صحح الإمام أحمد إسنادَه"(٢٩).

المطلب الثالث
اضطراب الإسناد

من المتقرر أنَّ الحديثَ المضطرب نوعٌ من أنواع الحديث الضَّعيف، وهو مُشعر بعدم ضبط الرَّاوي لِما رَوَى، والضَّبط شرطٌ في صحة الحديث وهذا مفقود في المضطرب، ومعَ هذا كلِّه فقد يجتمع الصِّحة والاضطراب في حديثٍ واحد، كما نقل ذلك السُّيوطي عن ابن حجر، والله أعلم(٣٠).

أولًا: تعريف المضطرب:

المضطرب في اللُّغة: اسم فاعل مأخوذ من اضطراب؛ ومعناه الحركة والاختلاف، قال ابن منظور: «تَضَرَّبَ الشَّيءُ واضطَرَبَ: تَحَرَّكَ وماجَ. والاضطِرابُ: تَضَرُّبُ الوَلَدِ فِي البَطْنِ. وَيُقَالُ: اضْطَرَبَ الحَبْل بَيْنَ الْقَوْمِ إِذا اخْتَلَفَت كَلِمَتُهم.

واضْطَرَب أَمْره: اخْتَلَّ، وحديثٌ مُضْطَرِبُ السَّنَدِ، وأَمْرٌ مُضْطَرِبٌ. والاضطِرابُ: الحركة. والاضطراب طول مع رَخاوة»[٣١].

والمضطرب في الاصطلاح: «هو الذي تختلف الرِّواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له. وإنَّما نسميه مضطربًا إذا تساوت الرِّوايتان، أَما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى، بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للرَّاجحة، ولا يُطلق عليه حينئذ وصف المضطرب، ولا له حكمُه»[٣٢].

ثانيًا: أنواع الاضطراب:

الاضطراب في الحديث نوعان[٣٣]:

١) اضطراب في الإسناد: وهو أقسام كثيرة، تعارض الوصل والإرسال، وتعارض الوقف والرفع، وتعارض، الاتصال والانقطاع، وزيادة رجل في أحد الإسنادين، الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان مترددا بين ثقة وضعيف.

٢) اضطراب في المتن: بعد هذا التمهيد اليسير نعودُ إلى الحديث عن مسوغ اضطراب الإسناد الذي اعتبره ابنُ رجب من مسوغات مسلم لعدم إخراج الحديث، وإليك الحديث بإسناده ونعرض التخريج على حسب المدار والخلاف عليه، ثم نعقب بكلام ابن رجب والتعليق عليه، قال الإمام البخاري في صحيحه في باب القراءة في المغرب: «حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الحَكَمِ، قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: «مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِقِصَارٍ، وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِطُولَى الطُّولَيَيْنِ».

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عروة، عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٧٦٤)، وأبو داود في سننه رقم (٨١٢)، والنسائي في سننه رقم (٩٩٠)، وأحمد في المسند رقم (٢١٦٤١)، وابن أبي داود في المصاحف ص (٣٥٠)، وابن خزيمة في صحيحه رقم (٥١٥)، ورقم (٥١٦)، والطبراني في المعجم الكبير رقم (٤٨١٢)، والبيهقي في السنن الكبرى رقم (٤٠٣٦) من طريق ابن جريج به بألفاظٍ متقاربةٍ، وأخرجه عبد

الرزاق الصنعاني في مصنفه (٢٦٩١) -وعنه: أحمد في المسند رقم (٢١٦٤٦)، ومن طريق عبد الرزاق: ابن خزيمة في صحيحه رقم (٥١٦)، الطبراني في المعجم الكبير (٤٨١١)- عن ابن جريج به بنحوه.

وهذه الطريق رجحها وصححها: البخاري -فيما نقله عنه الترمذي[٣٤]-، وأخرجها في صحيحه[٣٥]، ووافقه الدارقطني[٣٦]، والبيهقي[٣٧].

الوجه الثاني: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، أخرجه أحمد في مسنده رقم (٢١٦٣٣) من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة به بنحوه.

الوجه الثالث: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي أيوب، وزيد بن ثابت عن النبي ﷺ، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه رقم (٣٥٩١)، ورقم (٣٧١٢) عن وكيع بن الجراح، وعبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة به بنحوه، قال الترمذي: «سألت محمدا عن حديث محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام بن عروة عن أبيه، عن أبي أيوب وزيد بن ثابت، قالا: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين الأوليين من المغرب بالأعراف فقال: الصحيح عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي أيوب أو زيد بن ثابت. هشام بن عروة يشك في هذا الحديث"، وقال الدارقطني عن هذه الإسناد: "يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه؛ فقال محمد بن عبد الرحمن الطفاوي: عن هشام، عن أبيه، عن أبي أيوب، وزيد، وخالفه أصحاب هشام، منهم: عبدة بن سليمان، ومحمد بن بشر، ووكيع، وغيرهم، فقالوا: عن هشام، عن أبيه، عن أبي أيوب، أو زيد بن ثابت، وهو الصحيح، عن هشام، فإنَّه كان يشك في هذا الحديث".

الوجه الرابع: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي أيوب، أو زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، أخرجه أحمد في مسنده رقم (٢١٦٠٩) عن يحيى بن سعيد، ورقم (٢٣٥٤٤) عن وكيع، كلاهما (يحيى ووكيع) عن هشام به بنحوه، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه رقم (٥١٨) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، والطحاوي في شرح معاني الآثار رقم (١٢٦٢) من طريق حماد بن سلمة، والطبراني في المعجم الكبير رقم (٣٨٩٣) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، كلاهما عن هشام بن عروة به بنحوه، قال ابن خزيمة عَقِبَهُ: "هكذا رواه وكيع وشعيب بن إسحاق،

عن هشام، قالا: عن زيد أو عن أبي أيوب". وأفاد الطحاوي في روايته أن الشك في قوله (عن زيد أو أبي أيوب).

الوجه الخامس: عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير، عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، له ثلاث روايات:

الأولى: رواية عمرو بن الحارث عنه، أخرجه النسائي في سننه رقم (٩٨٩)، وفي الكبرى(١٠٦٣) ، وابن خزيمة في صحيحه رقم (٥٤١)، وابن حبان في صحيحه رقم (١٨٣٦)، والطبراني في المعجم الكبير رقم (٤٨١٣) من طريق عمرو بن الحارث به.

الثانية: رواية حيوة عنه: أخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار رقم (١٢٦٠) من طريق حيوة به.

الثالثة: رواية ابن لهيعة: أخرجها الطبراني في المعجم الكبير رقم (٤٨٢٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار رقم (١٢٦١) من طريق عبد الله بن لهيعة به، قال ابن رجب معلقا عليه: «فهذا ثلاثة أنواع من الاختلاف في إسناده: أحدها: عروة، عن مروان، وهي رواية ابن أبي مليكة عنه. وهذا أصح الرِّوايات عندَ البخاري، وكذلك خرجه في (صحيحه)، ونقل عنه ذَلِكَ الترمذي في (علله) صريحًا، ووافقه الدارقطني في (العلل). والثاني: عروة، عن عائشة، وهي رواية شعيب بن أبي حمزة، عن هشام، عن أبيه. وقد قال أبو حاتم الرازي: إنَّه خطأ. والثالث: عروة، عن زيد – من غير واسطة، وهي رواية أبي الأسود، عن عروة.

وكذلك رواه جماعة عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زيد، منهم: يحيى القطان والليث بن سعد وحماد بن سلمة وغيرهم. وصحح ذلك ابن حبان، ورجحه الدارقطني في جزء له مفرد علقه على أحاديث عللها من (صحيح البخاري)، وقد اختلف في إسناده عن هشام بن عروة، فقيل: عنه، عن أبيه، عن عائشة، وقيل: عنه، عن أبيه، عن زيد بن ثابت، وقيل: عنه، عن أبيه، عن أبي أيوب وزيد معا، وقيل: عنه، عن أبيه، عن أبي أيوب –أو زيد– بالشك في ذلك، وهو الصحيح عن هشام–: قاله البخاري، حكاه الترمذي عنه في (علله)، وقاله –أيضاً– الدارقطني في (علله) وقالا: كانَ هشام يشك في إسناده، وقال ابن أبي الزناد: عن هشام، عن أبيه،

عن مروان، عن زيد، خرجه الإمام أحمد من طريقه، وهذا موافق لقول ابن أبي مليكة، عن عروة، وروي عن هشام، عن أبيه – مرسلاً، وفي رواية: عن هشام: سورة الأنفال، بدل: الأعراف".

ثم قال ابن رجب: "لعلَّ مسلماً أعرض عن تخريج هذا الحديث لاضطراب إسناده؛ ولأنَّ الصَّحيح عنده إدخال (مروان) في إسناده، وهو لا يخرج لهُ استقلالاً، ولا يحتج بروايته. والله –سبحانه وتعالى– أعلم"(٣٨).

الوجه السادس: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ. له روايتان:

الأولى: رواية مُحَاضِر بن المُوَرِّع عنه: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه رقم (٥١٧)، والحاكم في المستدرك رقم (٨٦٦) –وعنه: البيهقي في معرفة السنن رقم (٤٨٣٤)– من طريق محاضر بن المورِّع به بنحوه. قال ابن خزيمة: "لا أعلم أحدًا تابع محاضر بن المورِّع في هذا الإسناد، قال أصحاب هشام في هذا الإسناد: عن زيد بن ثابت أو عن أبي أيوب، شكّ هشامٌ". وقال الحاكم عقب إخراج هذه الطريق: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن لم يكن فيه إرسال ولم يخرجاه بهذا اللفظ. إنما اتفقا على حديث ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عروة، عن مروان، عن زيد بن ثابت: كان النبي ﷺ يقرأ في صلاة المغرب يطول الركعتين"، وتوقُّع الإرسال –وهو الانقطاع– الذي توجّس منه الحاكم في محلّه؛ لأنه جاء برواية البخاري –وهي الوجه الأول الصحيحة–، يؤكّده قول الدارقطني: "الصحيح من هذا الحديث زيد بن ثابت، ولم يسمعْه عروة منه، إنَّما سمعه من مروان، عن زيد بن ثابت، بين ذلك ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عروة، قال: أخبرني مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت»(٣٩).

الرواية الثانية: رواية الليث بن سعد عنه: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير رقم (٤٨٢٥) من طريق فردوس الأشعري، عن الليث به بنحوه.

المطلب الرابع

الاختلاف في الوصل والإرسال

قبل الدخول في مقصود المطلب يقتضي التَّعرض للأمور التالية:

أولًا: تعريف تعارض الوصل والإرسال: وهو اختلاف الرُّواة الثِّقات في حديثٍ ما، بأن

يرويه بعضُهم متّصلًا، وبعضُهم مرسلًا[٤٠].

ثانيًا: تعريف المتَّصل: هو: «ما سلم إسنادُه من سقوط فيه بحيث يكون كلٌّ من رجاله سَمع ذلك المروي من شيخه»[٤١]. ويقالُ فيهِ أيضاً: «الموصولُ، ومُطلقُهُ يقعُ على المرفوعِ والموقوفِ»[٤٢].

ثالثا: تعريف المرسل: هو: «ما سَقَط مِن آخره مَنْ بَعد التَّابعي»[٤٣]، وصورتُهُ: «أن يقول التابعي –سواءٌ كان كبيرًا أم صغيرًا–: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فُعِلَ بحضرته كذا، ونحو ذلك»[٤٤].

رابعًا: حكم تعارض الوصل والإرسال:

اختلف العلماء في الحكم عند تعارض الوصل والإرسال في الحديث الواحد إلى أقوال، منها:

القول الأول:

ترجيح الوصل على الإرسال، وهو رأي جماهير الفقهاء والأصوليين، وإليه ذهب الإمام مسلم –فيما حكاه عنه النووي–[٤٥]، والخطيب البغدادي[٤٦]، وابن الصلاح[٤٧]، وهو اختيار النووي[٤٨]، وصححه العراقي[٤٩].

القول الثَّاني:

ترجيح الإرسال على الوصل. حكاه الخطيب البغدادي عن أكثر أهل الحديث[٥٠]، ونسبه ابن القطان إلى النسائي[٥١].

القول الثالث:

التَّرجيح للأكثر، فإذا كان مَن وصله أكثر ممن أرسله فالحكم لمَن وصله، وإذا كان مَن أرسله أكثر ممن وصله فالحكم لمن أرسله، حكاه الحاكم عن بعض أئمة الحديث [٥٢].

القول الرابع:

التَّرجيح للأحفظ، فإذا كان مَن أرسله أحفظ ممن وصله فالحكم لمن أرسله، ثُمَّ لا يقدح ذلك في عدالة مَن وصله وأهليته، وإليه مال بعض أصحاب الحديث[٥٣].

القول الخامس:

الترجيح بالقرائن، وإليه ذهب جماعة من أهل التحقيق، منهم: ابن دقيق

العيد[٥٤]، وابن سيد الناس[٥٥]، والبقاعيُّ[٥٦]، والسَّخاوي[٥٧]، وغيرهم.

وأوسط الأقوال وأقواها: القولُ الأخيرُ؛ لأنَّه يتفق مع الجوانب التطبيقية للصنعة الحديثية، إذ لا يوجد قانون واحد مطرد في الترجيح بين الموصول والمرسل عند الاختلاف بينهما، بل يتوقف على وجود القرائن التي تحف الخبر فترقيه عن الظن إلى اليقين، كما نصَّ على ذلك غير واحد من المحدثين المحققين، وهو مذهب البخاري ومسلم كما قال ابن حجر: «والتَّحقيق أنَّهما –يعني: البخاري ومسلم– ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد؛ بل هو دائر مع القرينة، فمهما ترجح بها اعتمداه، وإلا فَكَمْ حديث أعرضَا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله»[٥٨].

وهذا الترجيح جزم به في النكت، قال: «فالذي يسلكه كثيرٌ من أهل الحديث بل غالبهم جعل ذلك علة مانعة من الحكم بصحة الحديث مطلقًا، فيرجعون إلى الترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى، فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح، حكموا لها وإلا توقفوا عن الحديث وعللوه بذلك، ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده –والله أعلم»[٥٩].

وبعد هذه الإطلالة السريعة نرجع إلى المثال الذي علّق عليه ابنُ رجب واعتبره من المسوغات لعدم إخراج مسلم له في صحيحه، ومقارنة ذلك باستقراء العلماء وآرائهم في المسألة.

قال البخاريُّ في صحيحه في بَاب مَنْ أَخَفَّ الصَّلاَةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلاَةِ أُرِيدُ أَنْ أُطَوِّلَ فِيهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلاَتِي كَرَاهِيَةَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ».

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري برقم: (٧٠٧)، من طريق الوليد بن مسلم، ثم قال عقبه:

"تابعه –أي الوليد–: بشر بن بكر، وابن المبارك، وبقية، عن الأوزاعي".

قال ابن حجر شارحًا المتابعة التي ذكرها البخاري: «قوله: (تابعه بشر بن بكر)؛ هي موصولةٌ عند المؤلف في باب خروج النساء إلى المساجد قبيل كتاب الجمعة، ومتابعة (ابن المبارك): وَصَلَها النسائي، ومتابعة (بقية): وهو بن الوليد لم أقف عليها»[٦٠].

قلنا: الطرق الثلاث التي أشار إليها البخاري وابن حجر، هي:

– طريق بشر بن بكر: أخرجها البخاري في صحيحه عن محمد بن مسكين عن بشر به بمثله، وأخرجها أبو داود في سننه رقم (٧٨٩)، وابن ماجه في سننه رقم (٩٩١)، من طرقٍ مقرونة مع عمر بن الواحد عن الأوزاعي به بمثله.

– طريق عبد الله بن المبارك: أخرجها النسائي في سننه رقم (٨٢٥) عن سويد بن نصر، وابن أبي شيبة رقم (٤٦٧٨) عن علي بن إسحاق، وأحمد في المسند رقم (٢٢٦٠٢) عن أحمد بن الحجاج. ثلاثتهم عن ابن المبارك به بمثله.

– طريق بقية بن الوليد: لَمْ نتمكّن من معرفة من خرّجها، حتى إنّ ابن الملقن قال: "طريق بقية لا يحضرني من خرَّجَها"، وتبعه ابن حجر، قال: "متابعة بقية وهو بن الوليد لم أقف عليها"؛ لذلك لم يذكرها ابن رجب في شرحه، واكتفى على ذكْر الطرق السابقة، وزاد: "خرجه الإسماعيلي فِي (صحيحه) من رواية إسماعيل بن عبد الله بن سماعة، عن الأوزاعي، وكذا رواه عن الأوزاعي: عقبة بن علقمة وأيوب بن سويد. خرّجه ابن جوصا في (مسند الأوزاعي –من جمْعه–) من هذه الطرق".

والطرق السابقة كلها ترويه عن الأوزاعي موصولة.

وخالفهم: أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني الشامي، فرواه عن الأوزاعي عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة مرسلًا، قال ابن رجب: "خرّجه ابن جوصا في (مسند الأوزاعي –من جمعه–)".

ثم قال ابن رجب: «إنَّما ذكر البخاريُّ متابعة الوليد بن مُسْلِم عَلَى وصله؛ لِيُبَيِّنَ أنَّ الصَّحيح وصلَه؛ لكثرة مَن وصله عَن الأوزاعي، ولا يضرُّ إرسالُ مَن أرسله. ولعلَّ مسلماً ترك تخريجه للاختلاف فِي وصله وإرسالِه. والله أعلم»[٦١].

وكلام ابن رجب السابق يدلّ عليه عمل المحدّثين، ويؤكد استقراء الأئمة

المحققين، الذين يعتبرون الاختلاف بين الوصل والإرسال علّة مانعة من الحكم عليه بصحّته، وهو مسوّغ لعدم إخراج مسلم هذا الحديث في صحيحه.

المطلب الخامس
الاختلاف في السَّماع وعدمه

علّة الاختلاف في سماع الرَّاوي وعدمه من أدق المسائل الحديثية وأعمقها، وتتعلُّق هذه المسألة بموضوع الاتصال والانقطاع في الإسناد الذي يؤثِّر في الحديث صحةً وضعفًا، وقبولًا وردًّا، فقد يختلف العلماء في إثبات سماع راوٍ من شيخه أو نص سماعه منه، وهذا الاختلاف يؤدِّي إلى اختلافهم في إعلال الحديث أو عدم إعلاله، فمن يثبت السَّماع يعدُّه متصلًا، ومَن لا يثبتِ السَّماع يعدُّه منقطعًا مما يؤدِّي إلى ردِّ الحديث أو قبوله(٦٢).

وهذه المسائل من مسائل علوم الحديث تختلف فيها أقوال النقاد بحسب ما يتوفر عندهم مِنَ القرائن والدَّلائل؛ فكلما كثرت القرائن على إثبات السَّماع زاد الإثبات قوة، وكلما كثرت القرائن على نفي السَّماع زاد النَّفي قوة.

من دلائل إثبات السماع ونفيه: النَّظر في طرق الحديث، وتتبعٍ لسير الرُّواة ورحلاتهم، وولادتهم ووفياتهم، وكيفية راوية الراوي عن شخصٍ بعينه، ومن الدَّلائل أيضًا: إدراك الرَّاوي عمن روى عنه والمعاصرة، بأن يكون ولد قبل وفاة من روى عنه، وكذا إذا أدرك من عمره شيئا يسيرًا، كأن يكون ولد قبل وفاته بسنوات قليلة (٦٣)، ومن الدلائل أيضًا: أن يروي الرَّاوي عن شخص ثم يروي عنه بواسطة (٦٤).

نعود إلى مسألتنا التي من أجلها عقدنا المطلب، وهي مسألة الاختلاف في سماع الراوي وعدمه:

ذَكَر الإمامَ ابنَ رجب أنَّ من مسوغات عدم إخراج مسلم لهذا الحديث هو الاختلاف في السَّماع وعدمه، وسنذكر الحديثَ بإسناده، ثُمَّ نخرّجه، ناقلين تعليق ابن رجبٍ عليه.

قال البخاريُّ ﷺ في صحيحه في كتاب الأذان في بَاب سُنَّةِ الجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ: «حدَّثنا يحيى بن بُكَير، قال: حدثنا الليث، عن خالد، عن سعيدٍ، عن محمد بن عمرِو بنِ حَلْحَلَة، عن محمد بنِ عمرِو بنِ عطاءٍ، وحدَّثنا الليث، عن يزيد بن

أبي حَبِيب، ويزيد بن محمد، عن محمد بن عمرو بن حلحلة، عن محمد بن عمرو بن عطاء، أنه كان جالسًا مع نفر من أصحاب النبيِّ ﷺ، فذكرنا صلاة النبي ﷺ، فقال أبو حُمَيْد السَّاعديُّ: أنا كنتُ أحفظُكم لصلاة رسول الله ﷺ: «رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمْكَنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ،.....الحديث».

[قال البخاريُّ]: وسمع الليث يزيد بن أبي حبيب، ويزيد من محمد بن حَلْحَلَة، وابن حَلْحَلَة من ابن عطاء، قال أبو صالح، عن الليث: كل فقار، وقال ابن المبارك: عن يحيى بن أيوب، قال: حدثني يزيد بن أبي حَبِيب، أن محمد بن عمرو حدثه، كل فقار».

علَّق ابن رجبٍ ﷺ على كلام البخاري هذا؛ قال: «مقصودُ البخاري بما ذكره: اتصال إسناد هذا الحديث وأنَّ الليث سمع من يزيد بن أبي حَبِيب وأنَّ يزيد سمع من محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة وأنَّ ابن حَلْحَلَة سمع من محمد بن عمروِ بنِ عطاء، وفي رواية يحيى بن أيوب التي علَّقها: التَّصريح بسماع يزيدِ من محمد بن عمرِو بنِ حَلْحَلَة، وأمَّا سماع محمد بن عطاء من أبي حُمَيْدٍ والنَّفر من الصَّحابة الذين معه ففي هذا رواية أنَّه كان جالساً معهم، وهذا تصريح بالسَّماع من أبي حُمَيد، وقد صرّح البخاري في تأريخه بسماع محمد بن عمرو بن عطاء من أبي حُمَيد كذلك. وقد روى هذا الحديث عبد الحميد ابن جعفر:

حدَّثنا محمد بن عمرو بن عطاء قال: سمعت أبا حُمَيْدٍ السَّاعدي في عشرة من أصحاب النبي ﷺ منهم: أبو قتادة بن ربعي –فذكر الحديث، وفي آخره: (قالوا: صدقت هكذا صلى النبي ﷺ)؛ خرّجه الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنَّسائي، وابن ماجه. وقال الترمذيِّ: حسن صحيح.

وسماعُ محمد بن عمرو بن عطاء من أبي قتادة: قد أثبته البخاريّ، والبيهقي، وردَّ على الطَّحاوي في إنكاره له، وبين ذلك بيانًا شافيًا، وأنكر آخرون محمد بن عمرو بن عطاء لهذا الحديث من أبي حُمَيد –أيضاً– وقالوا: بينهما رجلٌ، وممن قال ذلك: أبو حاتم الرَّازي والطَّحاوي وغيرهما. ولعلَّ مسلماً لم يخرِّج في صحيحه الحديث لذلك» (٦٥).

أقوال في سماع محمد بن عمرو بن عطاء من أبي حميد أو أبي قتادة

وعدمه:

القول الأول: إثبات السَّماع:

من العلماء الذين أثبتوا السماع: البخاري[٦٦]، وابن حبان[٦٧]، والبيهقيّ[٦٨]، وتَبِعَهم: مغلطاي[٦٩]، وابن القيم[٧٠]، وابن رجبٍ [٧١]، وابن حجر[٧٢]، والعيني[٧٣].

القول الثاني: نَفْي السَّماع:

من العلماء الذين نفوا السَّماع: الطحاوي[٧٤]، وابن القطان[٧٥]، وتَبِعَهم: ابن سيد الناس[٧٦].

قال ابن حجر: «الحاصل: أنّ بين الليث وبين محمد بن عمرو بن حلحلة في الرواية الأولى اثنين، وبينهما في الرواية الثانية واسطة واحدة، ويزيد بن أبي حبيب مصري معروف من صغار التابعين، ويزيد بن محمد –رفيقه في هذا الحديث– من بني قيس بن مخرمة بن المطلب مدني سَكَن مصر، وكُلّ من فوقهم مدني أيضًا، فالإسناد دائرٌ بين مدني ومصري، وأَرْدَف الرواية النازلة بالرواية العالية على عادة أهل الحديث، وربّما وَقَع لهم ضدّ ذلك لمعنًى مناسب»... إلى أن قال: «ثم إنّ رواية الليث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمرو وأبي حميد، ورواية عبد الحميد صريحة في ذلك، وزَعَم ابن القطان تبعًا للطحاوي أنه غير متصل لأمرين:

أحدهما: أن عيسى بن عبد الله بن مالك، رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء، فأدخل بينه وبين الصحابة عباس بن سهل. أخرجه أبو داود وغيره.

ثانيهما: أن في بعض طرقه تسمية أبي قتادة في الصحابة المذكورين، وأبو قتادة قديم الموت، يصغر سنّ محمد بن عمرو بن عطاء عن إدراكه.

والجواب عن ذلك:

أما الأول: فلا يضرّ الثقة المصرح بسماعه أن يدخل بينه وبين شيخه واسطة؛ إما لزيادةٍ في الحديث، وإمّا ليثبت فيه، وقد صرّح محمد بن عمرو المذكور بسماعه، فتكون رواية عيسى عنه من المزيد في متّصل الأسانيد.

وأما الثاني: فالمعتمد فيه قول بعض أهل التاريخ: إنَّ أبا قتادة مات في خلافة عليّ، وصلّى عليه عليّ، وكان قُتِل عليّ سنة أربعين، وأنّ محمد بن عمرو بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة، وله نيِّفٌ وثمانون سنة، فَعَلَى هذا لم يُدْرِك أبا قتادة.

والجواب: أنَّ أبا قتادة اختلف في وَقْت موته فقيل: مات سنة أربع وخمسين، وعلى هذا؛ فلقاء محمد له ممكن، وعلى الأول: فلعَلّ من ذَكَر مقدار عُمْره أو وَقْت وفاته وَهِم، أو الذي سَمّى أبا قتادة في الصحابة المذكورين وَهِم في تسميته، ولا يلزم من ذلك أن يكون الحديث الذي رواه غلطًا؛ لأنَّ غيره ممن رواه معه عن محمد بن عمرو بن عطاء أو عن عباس بن سهل قد وافقه»(٧٧).

وممن جعل الاختلاف في السماع وعدمه أحد مسوغات الإمام مسلم في عدم إخراج حديث الراوي: الإمام الذهبي ﷺ؛ قال: "عبد الْجَبَّار بن وَائِل بن حجر، تَابِعِيّ، قَالَ ابْن معِين: ثِقَة لم يسمع من أبيه، وَقَالَ غَيره: سمع مِنْهُ. قلتُ –أي: الذهبي–: لم يُخْرِج لَهُ مُسلم إِلَّا عَن أخيه عَلْقَمَة عَن أبِيه"(٧٨).

الخاتمة نسأل الله حسنها وزيادة:

بعد إلقاء عصا التسيار في هذا البحث، وحطّ القلم رحله في خاتمة هذه المباحث ليخلص بالنتائج التالية:

١. أبرز البحث إمامة الحافظ ابن رجب في علم الرِّجال، واطلاعه الواسع على علل الأحاديث، وتتبعه الدقيق لرواة الصحيحين، وعلمه الفذ في أحاديثهما.

٢. سار الإمام مسلم في تأليفه الصَّحيح على طريقة من المحدثين الكبار في إخراج الأحاديث الصحيحة الخالية من العلل والاختلاف.

٣. من المسوّغات العالية التي دعت الإمام مسلم إلى عدم إخراجه أحاديث بعض الرواة:

- الاختلاف في الأسانيد.
- الاختلاف في المتون.
- اضطراب الأسانيد.
- اختلاف الوصل والإرسال.
- الاختلاف في إثبات السماع وعدمه.

٤.أظهر البحث الحذر العلمي في قلم الحافظ ابن رجب في ترجيحاته، وذلك في قوله: "لعل مسلمًا" مع صحة كلامه ودقة تعليله –رحمه الله–.

التوصيات:

- يوصي الباحثان بضرورة التوسع في دراسة المسوغات الأخرى عند أصحاب

الصحيحين.

– ضرورة الاهتمام بكتب الشروح واستقراء مؤلفيها لمناهج أصحاب الصحيحيْن.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين

هوامش البحث:

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٨٢/٨)، فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده (ص: ٢٤٥)، تاريخ نيسابور (ص: ٣٤)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٢١/١٥)، طبقات الحنابلة لأبي يعلى (٣٣٧/١)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٨٥/٥٨)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة (ص:٤٤٦)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٨٩/٢)، وغيرها.

(٢) شرح النَّووي على مسلم (١٠/١).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٩٢/٢).

(٤) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٩٢/٢).

(٥) ترجمته في: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد للفاسي (٧٢/٢)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (١٠٨/٣)، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد (ص: ١١٨)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٢٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٤٠)، المقصد الارشد لابن مفلح (٨١/٢)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (٥٧٨/٨)، الأعلام للزركلي (٢٩٥/٣).

(٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (٥٧٨/٨، وما بعدها)، بتصرف.

(٧) فهرست ابن خير ط (ص: ١٣٥).

(٨) تحقيق اسميْ الصحيحيْن لأبي غدة ص (٣٨–٤٣)، ولفوائد هذا الاسم؛ انظر: العنوان الصحيح للكتاب للشريف حاتم العوني ص (٥٢–٥٤).

(٩) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح ص (٦٧).

(١٠) مقدمة صحيح مسلم (٤/١–٧) مع بعض التصرّف.

(١١) يعني: طعن فيه وقدح في صحته. شرح النووي على صحيح مسلم (١٢٢/٤).

(١٢) صحيح مسلم (٣٠٤/١).

(١٣) انظر: الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه لطوالبة ص (١٣٣).

(١٤) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح ص (٧٢).

(١٥) شرح علل الترمذي لابن رجب (٦١٣/٢).

(١٦) لسان العرب لابن منظور (٩١/٩)، القاموس المحيط للفيروز ابادي (ص: ٨٠٨)

(١٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (٤٣١/٢٦).

(١٨) أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء للفحل (ص: ١٠)، الجامع في العلل والفوائد(٢٦٠/٣) له.

(١٩) أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء للفحل (ص: ١٠)، الجامع في العلل والفوائد(٣/٢٦٠) له.
(٢٠) التمييز لمسلم (ص: ١٧٢).
(٢١) قال الإمام أحمد: "مسلم البطين بن أبي عمران أبو عبد الله، وكان ابن عون لا يقول (البطين)"، علّق الإمام أحمد قائلًا: "**كأنّه يتورّع**". العلل ومعرفة الرجال لأحمد –رواية ولده عبد الله– رقم (٣٤٧٦).
(٢٢) فتح الباري لابن رجب (٩/١١).
(٢٣) صحيح البخاري رقم(٩٤٤).
(٢٤) يأتي ذكرها بعد قليل.
(٢٥) فتح الباري لابن حجر (٢/٤٣٣)
(٢٦) فتح الباري لابن رجب (٨/٣٦٥) وما بعدها.
(٢٧) اختلاف الحديث للشافعي ص (٥٢٦).
(٢٨) السنن الكبرى للبيهقي (٣/٣٧٢).
(٢٩) فتح الباري لابن رجب (٨/٣٦٣) وما بعدها.
(٣٠) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/٣١٤).
(٣١) لسان العرب (١/٥٤٤)، مادة (ضرب).
(٣٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٩٢).
(٣٣) يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/٣١٤).
(٣٤) العلل الكبير للترمذي رقم (١٠٨).
(٣٥) صحيح البخاري رقم (٧٦٤).
(٣٦) العلل للدارقطني (٦/١٢٧).
(٣٧) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٣/٣٤٠).
(٣٨) فتح الباري لابن رجب (٧/٢٤ وما بعدها).
(٣٩) العلل للدارقطني (٦/١٢٧).
(٤٠) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/٢١٤).
(٤١) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر (٤/٧٢٢).
(٤٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١١٦).
(٤٣) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٢٦).
(٤٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص: ٩٩).
(٤٥) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/٤٣)، (١١/٨١).
(٤٦) انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب ص (٤١١).
(٤٧) مقدمة ابن الصلاح ص (١٥٥).
(٤٨) شرح النووي على صحيح مسلم (١/٢٢٢).

(٤٩) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢٢٧/١).
(٥٠) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٤١١).
(٥١) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٤٣٦/٥).
(٥٢) المدخل إلى الإكليل للحاكم ص (٤٧).
(٥٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٤١١).
(٥٤) انظر: شرح الإلمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد (٢٧/١) وما بعدها.
(٥٥) النفح الشذي لابن سيد الناس (٢٢١/١).
(٥٦) النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي (٤٢٦/١).
(٥٧) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (٢١٦/١) وما بعدها.
(٥٨) فتح الباري لابن حجر (٢٠٣/١٠).
(٥٩) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٧١٢/٢).
(٦٠) فتح الباري لابن حجر (٢٠٢/٢).
(٦١) فتح الباري لابن رجب (٢٣٥/٦).
(٦٢) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص/٨٣).
(٦٣) انظر: الاتصال والانقطاع اللاحم ص (٧٤) وما بعدها.
(٦٤) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٩٣/٢).
(٦٥) فتح الباري لابن رجب (٣٠٤/٧، وما بعدها).
(٦٦) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (١٨٩/١).
(٦٧) انظر: صحيح ابن حبان (١٨٠/٥).
(٦٨) انظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي (٤٣٠/٢).
(٦٩) انظر: شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي ص (١٣٥٥).
(٧٠) انظر: حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٢٩٩/٢).
(٧١) انظر: فتح الباري لابن رجب (٣٠٤/٧) وما بعدها.
(٧٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٣٠٧/٢).
(٧٣) انظر: شرح سنن أبي داود للعيني (٣١٩/٣).
(٧٤) انظر: شرح معاني الآثار للطحاوي (٢٦١/١).
(٧٥) انظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٤٦٥/٢-٤٦٦).
(٧٦) انظر: النفح الشذي شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس (٥٧١/٤).
(٧٧) فتح الباري لابن حجر (٣٠٧/٢).
(٧٨) المغني في الضعفاء للذهبي رقم (٣٤٦٧).

قائمة أهم المصادر والمراجع

١- الاتصال والانقطاع، لإبراهيم بن عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد-الرياض، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، لماهر ياسين فحل الهيتي، دار عمار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ/٢٠٠٠ م.
٣- اختلاف الحديث (مطبوع ملحقًا بالأم للشافعي)، لأبي عبد الله الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان المطلبي القرشي المكي (ت، ٢٠٤هـ)، دار المعرفة- بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٤- الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم، (ت: ٣٧٨ هـ)، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية- المدينة، الطبعة: الأولى ، ١٩٩٤ م.
٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن عز الدين ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، (ت، ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى،١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م.
٦- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي (ت، ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م
٧- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، البغدادي (ت، ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٨- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون المري، البغدادي (ت، ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق.
٩- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت، ٢٥٦هـ)، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.
١٠- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت، ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢ م.
١١- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت، ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر- بيروت، ١٤١٥ هـ/١٩٩٥ م.
١٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت،٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة- الرياض، بدون طبعة ولا سنة نشر.
١٣- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد- مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
١٤- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة أبي بكر معين الدين، محمد بن عبد الغني

ابن أبي بكر بن شجاع، الحنبلي البغدادي (ت، ٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م.

١٥- تلخيص تاريخ نيسابور، لأبي عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع (ت، ٤٠٥هـ)، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، الناشر: كتاب خانة ابن سينا – طهران، عرّبه عن الفرسية: د. بهمن كريمي –طهران.

١٦- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت، ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية– بيروت.

١٧- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت،٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٨- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧/١٩٨٦.

١٩- الجرح والتعديل، لأبي محمد الرازي ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، (ت، ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن– الهند، دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ/١٩٥٢ م.

٢٠- ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت، ٩١١هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية–بيروت، بدون طبعة.

٢١- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لأبي الطيب الفاسي، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (ت، ٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية– بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢٢- الرد الوافر، لابن ناصر الدين الدمشقي، شمس الدين، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الشافعي، (ت، ٨٤٢هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ.

١- سنن ابن ماجه، لابن ماجه – وماجه اسم أبيه يزيد –، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية–بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩ م.

٢٣- سنن أبي داود، أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية–بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

٢٤- السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر (ت، ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميـــة –

بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م.
٢٥- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبي زكريا يحيى بن معين بن عون المري، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٢٦- سؤالات السلمي للدارقطني، أبي عبد الرحمن السلمي محمد بن الحسين بن محمد النيسابوري،(ت: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٢٧- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، لأبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني، البصري، (ت: ٢٣٤هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
٢٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي (ت، ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م.
٢٩- شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، لأبي الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت، ٧٠٢ هـ)، تحقيق وتعليق: محمد خلوف العبد الله، دار النوادر – سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩ م.
٣٠- شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت، ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٢ م.
٣١- شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت، ٧٩٥هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٣٢- صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه– المشهور بصحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت،٢٥٦هـ)، تحقيق: د.محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة: الأولى، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
٣٣- صحيح مسلم=المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ– المشهور بصحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت،٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٣٤- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت،٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.
٣٥- الضعفاء والمتروكون، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، النسائي (ت، ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
٣٦- الضعفاء والمتروكون، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي

(ت:٥٩٧هـ)،تحقيق:عبد الله القاضي،دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة:الأولى، ١٤٠٦هـ.
٣٧- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت، ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت، بدون طبعة.
٣٨- الطبقات الكبرى، لابن سعد، أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، البصري، البغدادي (ت،٢٣٠هـ)،تحقيق:إحسان عباس، دار صادر- بيروت،الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.
٣٩- علل الترمذي الكبير، لأبي عيسى الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، (ت، ٢٧٩هـ)، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
٤٠- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت، ٣٨٥هـ)، مج ١ إلى مج١١، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م.
٢- العلل ومعرفة الرجال-رواية ابنه عبد الله، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت،٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني – الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ/٢٠٠١ م.
٤١- فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت، ٣٩٥هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر- السعودية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٤٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان المقصود وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة النبوية،الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٤٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي(ت: ٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وعليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة – بيروت، بدون طبعة، ١٣٧٩هـ.
٤٤- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لأبي الخير شمس الدين السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (ت، ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٤٥- فهرست ابن خير الإشبيلي، لابن خير الإشبيلي (ت، ٥٧٥ هـ)، تحقيق وتعليق: بشار عواد معروف – محمود بشار عواد، دار الغرب الاسلامي – تونس، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م.
٤٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن- جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ/١٩٩٢ م.
٤٧- الكفـــاية في علم الرواية، أبي بكر الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن

مهدي (ت، ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

٤٨- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لأبي الفضل محمد بن محمد بن محمد، تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (ت، ٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٤٩- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت، ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤ هـ.

٥٠- لسان الميزان، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية-بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.

٥١- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٢- المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت، ٤٠٥هـ)، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة – الإسكندرية.

٥٣- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (ت،٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٥٤- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء- المنصورة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١ م.

٥٥- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي،(ت، ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٥٦- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم،أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار –المدينة المنورة–السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٧- معرفة الرجال عن يحيى بن معين/رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، أبي زكريا يحيى بن معين بن عون المري، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٨- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني (ت، ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق- بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)،

دار الوفاء (المنصورة – القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
٥٩- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت، ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي،، دار الوطن للنشر– الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٦٠- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي، (ت: ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة– بيروت،الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م.
٦١- مقدمة ابن الصلاح= معرفة أنواع علوم الحديث، لأبي عمرو ابن الصلاح، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، (ت، ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٢ م.
٦٢- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لأبي إسحاق برهان الدين ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح (ت، ٨٨٤هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٦٣- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت، ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
٦٤- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت، ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: (بدون)، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨ م.
٦٥- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لأبي الفتح فتح الدين ابن سيد الناس، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد اليعمري الربعي، (ت، ٧٣٤ هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٦٦- النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد–الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧ م.
٦٧- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت، ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– المدينة المنورة، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.